مشروع بيان دولة قطر

يلقيه

سعادة الدكتور/ صالح بن محمد النابت
وزير التخطيط التنموي والإحصاء

أمام

المناقشة العامة للجزء الرفيع المستوى
للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

١٧-٢٠ يوليو ٢٠١٧- نيويورك

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

أصحاب المعالي والسعادة،،،

حضرات السيدات والسادة،،،

نتقدَّم بدايةً ببالغ الشكر والتقدير لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على الجهود المبذولة لعقد الدورة الحالية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. **كما نضم صوتنا لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين.**

السيد الرئيس،،،

جميعنا هنا يتطلَّع لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، إلَّا أنَّه بات من الواضح بأنَّ هذا الطموح يصطدم بالعديد من التحديات، التي يتمثَّل أهمها بالقضاء على الفقر الذي لا يزال يُشكِّل الأولوية المطلقة ومطلباً لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي الوقت الذي نؤكد على أهمية وضع وتطوير السياسات الإنمائية الوطنية، نود التشديد بأنَّ تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام وشامل، يتطلَّب كذلك حشد الوسائل اللازمة، وتعزيز تعاون دولي فعَّال، وشراكة عالمية، وإشراك جميع أفراد المجتمع في هذا المسعى، والتركيز بوجهٍ خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً وتهميشاً، وخاصةً النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

أصحاب السعادة،،،

إيماناً من دولة قطر بأهمية التعاون الإنمائي الدولي، والمسؤولية التشاركية في تحقيق التنمية المستدامة، وانسجاماً مع ثوابتنا والتزاماتنا في التصدي لتحديات تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن العالميين، أغتنم هذه الفرصة لأشير بأنَّ دولة قطر ستقوم، في شهر نوفمبر ٢٠١٧، باستضافة اجتماع رفيع المستوى للتحضير لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام ٢٠١٨.

واستناداً إلى سياسة دولة قطر المُستَنِدة إلى الترابط بين سياساتها الوطنية والتوجهات الدولية ذات الصلة بالتنمية، فقد حرصت أن تكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية الثانية ٢٠١٧-٢٠٢٢. كما حدَّدت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية الرئيسية، وتضمَّنت ٨ استراتيجيات قطاعية لتحقيق التنمية انسجاماً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وترجمةً لرؤيتنا الوطنية، حققت دولة قطر العديد من النجاحات في مجالاتٍ مختلفةً، منها الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والبنية التحتية، والطاقة، وحماية البيئة، والشراكة والتعاون الدولي والمساعدات التنموية والإغاثية. كما حرصت دولة قطر أن يكون نهجها التنموي قائم على حقوق الإنسان، حيث تستضيف الدولة مقيمين من كافة الجنسيات ويتمتعون بكافة الحقوق الأساسية وفقاً للدستور، ويشاركون في مسيرة تنمية ونهضة الدولة.

كما تتبع دولة قطر نهجاً وقائياً وخلق الظروف المعززة لترسيخ مفاهيم التعايش المشترك ونبذ العنف والتطرف، وتستضيف المؤتمرات الحوارية بين الثقافات سنوياً، كما اتخذت الاجراءات والأُطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لنشر ثقافة السلام.

كما تركز دولة قطر على دحر الفساد وأسبابه ودوافعه، كذلك استضافت في عام ٢٠١٥ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر حول الجريمة والعدالة الجنائية، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. كما قامت الدولة بإطلاق المؤسسات المعنية بالشفافية والرقابة ومنها الهيئة العامة للرقابة والشفافية.

السيد الرئيس،،،

إنَّ دولة قطر ، وهي تواجه إجراءات أحادية الجانب بفرض حصارٍ بري وبحري وجوي غير قانوني، نواجههُ بقوة الحق وسلاح المنطق ووسيلة الشفافية، وبدعم مُقدَّرٍ من أصدقائها في المنطقة والعالم، فإنها ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة والتشريعات الدولية ذات العلاقة في كل خطوة تقوم بها، فإنها تؤكد على أن لا شيء سيجعلها تحيد عن منهجها الذي اختارته وحددته في رؤيتها الوطنية ٢٠٣٠ والمتمثل في تحقيق التنمية المستدامة والمستويات العالية من

الرفاهية لسكانها، والذي تعبر عنه المؤشرات والمقارنات الدولية في هذا الشأن والتي تعكس بوضوح، تقدم دولة قطر المستمر والمطرد في مختلف المؤشرات التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية والبشرية ومؤشرات الأمن والسلام في العالم.

كما ستستمر دولة قطر بالإيفاء بالتزاماتها الأدبية والأخلاقية والدينية في مساعدة الشعوب المحتاجة والفئات الضعيفة عبر نشر التعليم والتوظيف في العالم، والتجاوب مع الحالات الإنسانية الطارئة التي تتعرض لها شعوب العالم. وهو جهد يمثل مكوّن أصيل من ثقافة دولة قطر وقيمها وأخلاقياتها سارت عليه منذ القدم، كما يعبر عن التزامها بالمساهمة بفاعلية في التنمية الدولية.

السيد الرئيس،،،

تأكيداً لحرصنا على اعتماد الشفافية وتبادل الرأي مع شركائنا الدوليين، والتزامنا بتحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يسعدني اطلاع الجلسة الموقرة بأنَّ وفد دولة قطر سيقوم يوم الأربعاء الموافق ١٩ يوليو الجاري، بتقديم استعراض وطني طوعي يهدُف إلى إعطاء صورة عن الجهود التنموية التي نبذلها، وتوضيح الدور الذي يقوم به الدولة على صعيد التنمية الوطنية، والمساعدات التنموية والإغاثية.

وختاماً، فإنَّنا سنواصل العمل على هذا النهج والنهوض بدورٍ هامٍ وفاعلٍ في الشراكة العالمية من أجل التنمية، ولن نألو جهداً من أجل تحقيق التنمية التي تُوازِن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وشكراً،،،